No : .....

الرقم: .....

Date: .....

التاريخ: ٥/٧/٢٠٢٠

بيان من جمعية البنوك اليمنية

انه في يوم الاحد الموافق ٥ يوليو ٢٠٢٠م عقدت جمعية البنوك اليمنية على مستوى مجلس ادارتها اجتماعا خاصا لمناقشة الحادثة التي تعرضت لها فروع بنك اليمن والكويت في مدينة عدن.

حيث وبحسب افادة ادارة البنك انها تفاجأت عصر يوم الخميس بنزول اطقم عسكرية الى فرع البنك في الشيخ عثمان وطلبت من حراسة الفرع الخروج من داخله والابقاء على حارس واحد فقط بداخله، وتبع هذه الحادثة نزول اخبار في مواقع انترنت غير رسمية تتحدث عن قرار صدر من اللواء احمد سعيد بن بريك رئيس الادارة الذاتية بوضع فروع بنك اليمن والكويت تحت الحراسة المشددة، معللة ذلك القرار بالرغبة في مناصرة بعض العاملين في المصرف ضد قيادته الإدارية في قضية عمالية بحتة يتوجب حلها في إطار قانون العمل ولوائحه التنفيذية، دون تدخل أو انتهاك للقانون من قبل جهات غير مختصة وغير معنية بتنظيم ذلك النشاط ولأسباب واهية وغير مقبولة.

وفي حين لم يصدر اي بيان رسمي من رئاسة الادارة الذاتية بهذا الخصوص، وبعد مضي ثلاثة ايام على فرض الحراسة على فروع البنك دون ظهور بوادر لإعادة النظر في هذا الاجراء التعسفي بل تم السماح بتمادي فرع بنك اليمن والكويت بفتح ابوابه امام الجمهور رغم امر إيقاف النشاط من قبل ادارته العامة،

وباعتبار ان الاسباب المعلنة لقرار فرض الحراسة المشددة هي قرارات ادارية تحكمها القوانين المنظمة للعلاقة بين المؤسسة والعاملين بها، وان اتخاذ هذه القرارات هي حق من حقوق اي شركة خاصة وفق ما تقتضيه مصلحة العمل لديها، في إطار الحدود التي رسمها القانون لها، فان جمعية البنوك اليمنية تعبر عن قلقها الشديد ازاء هذه الحادثة الخطيرة التي تمثل انتهاكا فاضحا وتجاوزا صارخا لكل القوانين والانظمة المعنية بتنظيم المهنة وتحديد إطار العلاقة بين مؤسسات النشاط الاقتصادي والعاملين بها.

إن مثل هذه الإجراءات التعسفية، إضافة إلى كونها تمثل انتهاكا للقوانين المنظمة للعمل المصرفي، فإن لها انعكاسات ضارة ومدمرة على البنية الإدارية لمؤسسات النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بشكل عام، تؤدي الى خلخلة الاسس التي تقوم عليها العلاقات الإدارية بين قيادة المؤسسات والعاملين بها، مما يشتت جهود المؤسسات ويضعف أدائها، ويعمل على الإضرار ببيئة الأعمال في البلاد ودفع رؤوس الاموال إلى الهروب منها والعزوف عن الاستثمار فيها بما يعنيه ذلك من اضرار بعدد كبير من الوظائف وفرص العمل للعاملين في القطاع الخاص.

ان هذه الحادثة وبالشكل الذي ورد اعلاه ستفتح بابا واسعا للفوضى الإدارية، الناتجة عن الفهم الخاطئ للعلاقات الإدارية وإسقاط حالة الانقسام والخلاف السياسي على العلاقة بين العاملين والإدارات التنفيذية لوحدات القطاع الخاص.

No : .....
الرقم: .....

Date: .....
التاريخ: ٥/٧/٢٠٢٠

لقد نجح القطاع المصرفي طوال الفترة الماضية من الازمة السياسية القائمة في البلاد في تحييد نفسه عن انعكاسات الصراع السياسي في البلاد، منطلقا من إيمانه العميق بأهمية استمرار دوره الحيوي في دعم مؤسسات النشاط الاقتصادي في مختلف أرجاء البلاد، وفي ظل حرصه على الالتزام الكامل بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمله، والمحددة لإطار علاقته بالهيئات الحكومية المشرفة على نشاطه في البلاد.

غير ان استمرار البنوك في هذا النجاح يتطلب من كل الاطراف تفهم خصوصية القطاع المصرفي وحاجته الاكيدة الى الحماية والدعم من السلطات جميعا من خلال الاحتكام إلى النظام والقانون في العلاقة معه،

ومن هذا المنطلق فان الجمعية تطلب من رئاسة الادارة الذاتية في عدن وكذا البنك المركزي في عدن التدخل العاجل لمعالجة موضوع بنك اليمن والكويت وترك المشكلة التي كانت السبب في فرض الحراسة عليه للجهات ذات العلاقة للنظر والبت فيها باعتبارها قضية عمالية تخص مكتب العمل ومسألة مصرفية يقع نطاق اشرافها المعلن حتى الان ضمن اختصاص البنك المركزي اليمني بمدينة عدن، كما تحمل الجمعية متخذي القرار المسئولية الكاملة عن سلامة أصول البنك وسلامة موظفيه واي خسائر قد تلحق به نتيجة هذا القرار.

ان هذه الحادثة تؤكد أهمية النداءات العديدة التي صدرت عن جمعية البنوك اليمنية مناشدة جميع الأطراف والدول الداعمة للحل السياسي للنزاع القائم، إضافة إلى هيئة الامم المتحدة ممثلة في المبعوث الخاص للأمين العام بايلاء الملف الاقتصادي - متضمنا القطاع المصرفي - الاهتمام والاولوية التي يستحقها، وتقديم مبادرات سريعة بالحلول والمعالجات المناسبة للوضع في القطاع، وإلزام جميع أطراف الصراع في البلاد باحترام استقلالية القطاع وحياديته ومهنيته، والتعامل معه وفقا لما تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة لنشاطه، والتوقف عن فرض المزيد من القيود على نشاطه واستقلالية إداراته، مما يعوق عمل مؤسسات القطاع ويحول دون تمكنها من أداء دورها والنهوض بالمهام المناطة بها والتي تمس حياة المواطنين في مختلف ارجاء البلاد.

ويؤكد مجلس إدارة الجمعية انه في حالة انعقاد مستمر لمتابعة مستجدات هذا الموضوع الخطير وانه – وفي حالة عدم معالجة الضرر الواقع على بنك اليمن والكويت- سيكون مضطرا لدعوة كافة أعضائه لتجميد انشطتهم في مدينة عدن كخطوة أولى سيتبعها دعوة الغرف التجارية الممثلة للقطاع الخاص للتضامن معها لحين تصويب أوضاع القطاع المصرفي في المدينة.

والله الموفق.

صادر بتاريخ 5 يوليو 2020م عن جمعية البنوك اليمنية

جمعية البنوك اليمنية YBA YEMEN BANKS ASSOCIATION

Zubairi Sreet - P.O.Box: 11318 Sana'a - Rep. of Yemen
Tel :+967 -1- 570088/9 Fax: +967 -1- 242305
E-mail: admin@yemen-yba.com
Website: www.yemen-yba.com

شارع الزبيري - ص.ب: ١١٣١٨ - صنعاء - الجمهورية اليمنية
تلفون: ٩٦٧ / ٥٧٠٠٨٨ - ١ - ٩٦٧+ فاكس: ٢٤٢٣٠٥ - ١ - ٩٦٧
بريد إلكتروني: admin@yemen-yba.com
م. انترنت: www.yemen-yba.com